المقدمة

وتشتمل على :

أولاً : الإطار المنهجي

ثانياً : الدراسات السابقة

أولاً : الإطار المنهجي

تمهيد

أصبحت المحاسبة عن التكاليف أمراً ضرورياً وحيوياً لاستقرار الوحدات الإقتصادية وإزدهارها وقدرتها علي المنافسة مع مثيلاتها في نفس الصناعة . وتهتم محاسبة التكاليف بقياس التكلفة بما يحقق أغراض معينة تساعد إدارة الوحدة الإقتصادية في أداء وظائفها بأكبر قدر ممكن من الفعالية والكفاءة ، و تتمثل أهداف محاسبة التكاليف أساساً في قياس التكلفة لأغراض تقويم الإنتاج والمخزون وإعداد القوائم المالية وقياس التكلفة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات .

ولقد ظل اهتمام محاسبة التكاليف منصباً علي تحقيق الهدف الأول لفترة طويلة إلا أن التطورات التكنولوجية والتغيرات في البيئة الإقتصادية وما ترتب عليها من زيادة حاجة الإدارة لما يساعدها في أداء وظائفها ، أضاف لمحاسبة التكاليف بعداً جديداً بإهتمامها بقياس وتوفير المعلومات التكاليفية لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات .

ومن خلال تعريف الصناعة تعتبر بأنها مجموعة من الأنشطة والعمليات التي تتضمن إستخدام مجموعة معينة من الموارد الإقتصادية وباستخدام فن إنتاجي معين وذلك لإنتاج سلع أو خدمات وتتوقف الطرق الإنتاجية المستخدمة علي طبيعة المنتج النهائي للصناعة. فنجد أن الطرق الإنتاجية في الصناعات الإستراتيجية تختلف عنها في الصناعات التحويلية أو في قطاع الخدمات كما قد تتضمن الصناعات الإستراتيجية عدداً كبيراً من الصناعات والتي تختلف الفنون الإنتاجية المستخدمة فيها نتيجة لإختلاف طبيعة المنتج النهائي ، و تختلق الطرق المستخدمة في صناعة التشييد عنها في صناعة الطباعة ، و يؤثر هذا الإختلاف في الطرق الإنتاجية و في طبيعة المنتجات ذاتها علي الكيفية التي يتم بها قياس تكلفة هذه المنتجات لأغراض تحديد تكلفة الإنتاج والمخزون وقياس الربح المحاسبي ويترتب علي ذلك ضرورة أن يكون تصميم نظام التكاليف المتبع في كل من هذه الصناعات ملائماً لطبيعة المنتج والطرق المستخدمة وذلك بما يحقق أفضل قياس للتكلفة والربح خلال الفترة .

وتعتبر صناعة المقاولات من أكبر وأهم قطاعات النشاط الإقتصادي علي المستويين العربي و العالمي. وعلي الرغم من أن دول العالم المتقدم قد سبقت في هذا المجال عالمنا العربي بعشرات السنيين، و ذلك نتيجة للتطور الصناعي المبكر الذي شهدته هذه الدول وإنعكاس هذا التطور علي البنية الأساسية للإقتصاد والحياة الاجتماعية فيها ، فإن أهمية هذا القطاع قد تعاظمت علي المستوى العربي مع بداية عقد الستينات من هذا القرن و حتى أيامنا هذه ، وقطعت شوطاً

كبيراً نحو تملكها لزمام ثرواتها فقد بدأت في وضع اللبنات الأساسية لإقتصاد المجتمعات العربية الحديثة .

وتلعب شركات المقاولات اليوم دوراً بارزاً في النشاط الإقتصادي ، وذلك لمساهمتها في تنفيذ مشاريع الإنشاءات الرئيسية والتي تشكل في مجموعها البنية التحتية للمجتمع . ومن أمثلة المشاريع الإنشائية تشييد المباني ، رصف الطرق ، إقامة الجسور وإنشاء المدارس والمستشفيات . وبسبب السمات المميزة للأنشطة التي تؤديها شركات المقاولات نشأت الحاجة إلي تصميم نظم محاسبية خاصة بها وغالباً ما تصمم هذه النظم لتتخذ شكل النظام المحاسبي المتكامل الذي يضم معاً الحسابات المالية و حسابات التكاليف .

مشكلة البحث

يلاءم نظام تكاليف العقود والمقاولات صناعات البناء و التشييد مثل إنشاء الطرق والكباري والسدود والبواخر والمباني واستصلاح الأراضي ، ويشبه العقد الأمر الإنتاجي حيث يتم التنفيذ بناءاً علي مواصفات خاصة متفق عليها مسبقاً مع العميل أو بناءاً علي تصميم هندسي خاص وقد تظهر مشكلة البحث في الآتي :-

يستغرق تنفيذ العقد فترة طويلة تزيد عادةً عن فترة محاسبية واحدة وهذا يتطلب ضرورة تحديد نظام معين لسداد قيمة العقد علي دفعات ، بجانب إستخدام التقدير الشخصي في إعداد تقديرات للعديد من المتغيرات التي تؤثر علي عقد المقاولات كالمواد والأجور والمصروفات غير المباشرة لتقدير الأرباح المتوقعة لكل عقد وضرورة تقدير درجة الإتمام (مرحلة التقدم في الإنجاز) حتى يمكن تحديد النسبة من الربح الكلي والتي يمكن الاعتراف بها خلال الفترة المحاسبية .

و من خلال هذه المشكلة يمكن أن تتفرع منها المشاكل الآتية :-

1) بما أن قيمة العقد تكون في الغالب كبيرة نسبياً مما يتطلب ضرورة تقدير تكاليف تنفيذ العقد لإستخدامها كمرشد عند تحديد قيمة العقد والتعرف مسبقاً علي ما يمكن أن يحققه كل عقد من ربح أو خسارة .

2) يتم تنفيذ العقد غالباً في موقع العميل مما يترتب علية ضرورة تتبع ورقابة عناصر التكاليف المباشرة من كل عنصر ونصيب كل عقد من التكلفة غير المباشرة والتي تتمثل في حصته من التكلفة المشتركة بينه وبين العقود الأخرى .

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في كونها تفتح آفاقاً أمام المختصين بالبحث العلمي في مجال محاسبة التكاليف مما يقوي ويعزز مستواها الأكاديمي والمهني ، وتدعم هدف تطوير الأساليب الإدارية في المنشآت الصناعية التي تعمل في مجال المقاولات والتشييد ، وكونها تبحث في أحدث أنظمة

التكاليف التي بدورها ستزيد من إمكانية تحقيق هدف التنمية الإقتصادية الشاملة للصناعات في البنية التحتية . وفي دفع كفاءتها الإنتاجية و زيادة قدرتها التنافسية وقياس الأداء واتخاذ القرارات الإدارية السليمة .

وأيضاً ترجع أهميه هذا البحث في عدم الإهتمام من جانب الأكاديميين والمهنيين بدراسة دور محاسبة التكاليف في إنجاح المشاريع الإقتصادية بكفاءة وأيضاً عدم التعمق في تحليل أنظمة محاسبة التكاليف بالشكل الذي يبرز المجالات التي تمكن من تحقيق العائد الأفضل للمشروع كلما أمكن ذلك .

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلي :-

1) تحقيق الإغراض الرئيسية الهادفة إلي دراسة و تقييم محاسبة التكاليف ، و دورها في الوصول إلي الأهداف المنشودة لإنجاح المشاريع الإقتصادية بكفاءة عالية في ظل التطورات التكنولوجية .

2) إمكانية محاسبة التكاليف في وضع الإطار العلمي لإدارة و قياس التكلفة فيما يخص تكاليف أوامر العقود والمقاولات والتي تتسم بشئ من الغموض في حساب الأرباح .

3) عند تطبيق مبادئ الإدارة العلمية من تفويض للسلطة والتخطيط السليم و رسم السياسات بهدف إستغلال الموارد المتاحة أفضل إستغلال وجب علي الإدارة القيام بعملية الرقابة علي عناصر التكاليف في مكان العقد.

فرضيات البحث :- يقوم البحث علي اختبار مدى صحة الفرضيات التالية :

1) وضع التقديرات الأولية لعقود المقاولات بصورة جيده تمكِن من تحقيق أفضل الأرباح .

2) تتبع وقياس تكاليف الإنتاج في ظل نظام تكاليف عقود المقاولات يساعد في مجال التخطيط والرقابة .

3) تطبيق أساليب بحوث العمليات ضرورة لتخطيط تكاليف عقود المقاولات .

4) التقويم المستمر لنسب الإنجاز في المشروع يعتبر من أسس محاسبة قطاع المقاولات .

5) تعتبر معايير المحاسبة التي تعتمد على المعلومات ومدى أمانتها من أهم المعايير للحكم على جودة معايير أرباح عقود المقاولات .

منهجية البحث

سوف يتم استخدام منهجية متعارف عليها في هذه الدراسة ولكي نختبر الفرضيات يتبع الباحث إسلوب المنهج الإستنباطي والاستقرائي والوصفي ، معتمداً علي المقاييس والتحليل

الكمي و يساهم هذا التحليل في توضيح مدى تطور أنظمة محاسبة التكاليف مسايرة بتطوير الإنتاج الصناعي العالمي . حيث تقوم هذه المنهجية علي إجراء مراجعة شاملة لأدبيات موضوع الدراسة إذ يقوم البحث علي مزيج من الدراسة النظرية والتطبيقية التحليلية .

طرق جمع البيانات

يعتمد الباحث في جمع البيانات الخاصة لتحقيق أهداف الدراسة وذلك بإجراء مراجعة شاملة لأدبيات موضوع الدراسة من خلال ما ورد في هذا المجال في الكتب المتخصصة في محاسبة التكاليف و في المحاسبة بكافة أنواعها و في علم الإدارة و كذلك يستعين الباحث ببعض المجلات و الصحف و أبحاث سابقة يستشهد بها .و يعتمد الباحث في جمع البيانات علي المقابلات الشخصية مع المسئولين و الأخذ بآرائهم وخبراتهم العملية في مجال أوامر العقود والمقاولات مجال البحث والدراسة التطبيقية و الإطلاع علي ما لدى بعض المنشآت من مستندات و سجلات تحتفظ بها في هذا المجال .

حدود البحث

1) الحدود المكانية :

سوف تقتصر الدراسة علي المنشآت الصناعية التي تختص وتهتم بمجال العقود والمقاولات في السودان .

2) الحدود الزمانية :

سوف تقتصر الدراسة علي الفترة الزمانية ما بين الأعوام 2000م------2005م

هيكل البحث

سيتم تقسيم البحث كما يلي :

اشتملت الدراسة على المقدمة والتي احتوت مقدمة للبحث ومشكلة وأهمية وأهداف وفرضيات البحث و منهجية وحدود البحث وطرق جمع المعلومات وهيكل البحث والدراسات السابقة . احتوى الإطار النظري للدراسة على ثلاثة فصول لكل فصل أربعة مباحث ، الفصل الأول وهو ماهية محاسبة التكاليف و تبويباتها وإدارتها وتضمن المبحث الأول ماهية محاسبة التكاليف ، المبحث الثاني إدارة محاسبة التكاليف وتبويباتها في المجال الصناعي ، المبحث الثالث الموازنة التقديرية كأداة رقابية لعقود المقاولات ، المبحث الرابع التكاليف المعيارية ودورها في رقابة عقود المقاولات. الفصل الثاني محاسبة تكاليف الأوامر احتوى المبحث الأول طبيعة خصائص نظام تكاليف أوامر التشغيل ، المبحث الثاني قياس تكاليف الأوامر ومعالجة خسائر التشغيل ، و المبحث الثالث استخدام بحوث العمليات لتخطيط مشروعات المقاولات ، والمبحث الرابع الرقابة على المخزون و ضبط الجودة . أما الفصل الثالث وهو نظام محاسبة تكاليف عقود المقاولات،

احتوى المبحث الأول ماهية وخصائص ومقومات المقاولات ، والمبحث الثاني دراسة العطاء والمحاسبة عن التكاليف غير المباشرة الأخرى ، والمبحث الثالث عمليات تحت التنفيذ وقياس أرباح المقاولات ، والمبحث الرابع تحدث عن تقويم الأداء في قطاع المقاولات . أما الدراسة التطبيقية فقد تضمنت في الفصل الرابع والذي احتوى على أربعة مباحث،المبحث الأول نبذة تعريفية عن عينة الشركات وكيفية قياس تكاليفها ، المبحث الثاني إدارة محاسبة التكاليف في شركات المقاولات. المبحث الثالث وهو إجراءات الدراسة الميدانية، المبحث الرابع تحليل البيانات و اختبار صحة الفرضيات. الخاتمة تحتوي على النتائج والتوصيات وقائمة المراجع والملاحق.